

RESEARCH ARTICLE

The Impact of Diversification Policy on the Risks of Commercial Bank: A Case Study of Iraqi Commercial Banks

أثر سياسة التنوع في مخاطر المصارف التجارية: دراسة لعينة من المصارف التجارية العراقية

Ammar Elias Ahmmed¹ ✉ and Professor Dr. Saja Fathi Mohammed Younis²

^{1,2}College of Administration and Economics, Mousl University, Iraq

Corresponding Author: Ammar Elias Ahmmed, E-mail: ammaralyass85@gmail.com

ABSTRACT

Proceeding from the important and vital role that the banking sector plays in promoting economic growth, after which it is the lifeblood of economic activity, and in light of the close link between banking stability and the rotation of the wheel of the economy, as a result of the easy and rapid transfer of banking problems and disturbances to other economic institutions and society as a whole, the study sought to try to reach the importance of the diversification policy in Arab banks in general, and Iraqi banks in particular, and its role in providing a measure of protection against crises by reducing the risks that accompany banking work for the period 2010-2020 as one of the most serious and objective formulas to bring the banking sector to a level of stability capable of supporting other economic sectors and pushing forward growth rates and economic development. To achieve the foregoing, the study relied on the Balanced Panel Data analysis methods, which include estimating the model according to the aggregate regression methodology (PRM), the fixed effect (FEM), and the random effect (REM). The most important finding of the study is that the diversity of factors affecting the risks of Iraqi commercial banks in terms of the diversification policy as an independent variable and the controlling variables for the bank (bank size, income diversification, lending ratio, capital adequacy, efficiency of the bank's activity) and their effects vary according to the indicator approved for expression regarding banking returns, in addition to the insignificance of the diversification variable in the models, the factors affecting the risks of Arab commercial banks varied in terms of including the diversification policy as an independent variable and the controlling variables for the state and the bank (bank size, income diversification, capital adequacy, lending strategy, ratio of Bank efficiency, inflation, and gross domestic product) and their effects vary according to the indicator approved for expressing banking risks in determining the levels of returns and risks of Iraqi commercial banks.

KEYWORDS

Bank loans, banking risks.

ARTICLE INFORMATION

ACCEPTED: 29 January 2023

PUBLISHED: 09 February 2023

DOI: 10.32996/jbms.2022.5.1.15

المخلص

انطلاقاً من الدور المهم والحيوي الذي يؤديه القطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي، بعده شريان الحياة للنشاط الاقتصادي، وفي ضوء الارتباط الوثيق بين الاستقرار المصرفي ودوران عجلة الاقتصاد، نتيجة للانتقال السهل والسريع لمشاكل واضطرابات العمل المصرفي الى المؤسسات الاقتصادية الاخرى والمجتمع ككل، سعت الدراسة الى محاولة الوصول الى اهمية سياسة التنوع في المصارف العربية بشكل عام، والعراقية على وجه الخصوص ودورها في توفير قدر من الحماية ضد الازمات من خلال تقليل المخاطر التي تصاحب العمل المصرفي للمدة 2010-2020 باعتبارها من اهم الصيغ الجادة والموضوعية للوصول بالقطاع المصرفي الى مستوى من الاستقرار قادر على دعم القطاعات الاقتصادية الاخرى ودفع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية الى الامام. ولتحقيق ما تقدم استندت الدراسة الى مناهج تحليل البيانات المزدوجة المتوازنة Balanced Panel Data، والتي تتضمن تقدير النموذج على وفق منهجية الانحدار التجميعي (PRM)، والاثار الثابت (FEM)، والاثار العشوائي (REM).

Copyright: © 2022 the Author(s). This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC-BY) 4.0 license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>). Published by Al-Kindi Centre for Research and Development, London, United Kingdom.

واهم ما توصلت اليه الدراسة ان تنوع العوامل المؤثرة في مخاطر المصارف التجارية العراقية من حيث اشتمالها على سياسة التنوع كمتغير مستقل والمتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف (حجم المصرف، وتنوع الدخل، ونسبة الاقراض، وكفاية رأس المال، كفاءة نشاط المصرف) وتباين تأثيراتها بحسب المؤشر المعتمد للتعبير عن العوائد المصرفية، فضلاً عن عدم معنوية متغير التنوع في النماذج، كما تنوعت العوامل المؤثرة في مخاطر المصارف التجارية العربية من حيث اشتمالها على سياسة التنوع كمتغير مستقل والمتغيرات الضابطة الخاصة بالدولة والمصرف (حجم المصرف، تنوع الدخل، كفاية رأس المال، استراتيجية الاقراض، نسبة كفاءة المصرف، والتضخم، والناتج المحلي الاجمالي) وتباين تأثيراتها بحسب المؤشر المعتمد للتعبير عن المخاطر المصرفية في تحديد مستويات عوائد ومخاطر المصارف التجارية العراقية.

الكلمات المفتاحية: القروض المصرفية، المخاطر المصرفية.

المقدمة

يؤدي التنوع وما يتضمنه من استراتيجية استثمار داعمة لرفع العوائد وتجميع المخاطر عبر توزيعها على عدد من فئات الموجودات، الى تقليل فرصة وجود عامل سلبي واحد يؤثر في كامل المحفظة، فتحقيق العوائد المرضية للمصرف يتمحور على استقرارية عوائد المحفظة على المدى الطويل، ولا يمكن تحقق ذلك اذا واجهت المحفظة إنخفاضاً حاداً بالموجودات التي تستثمر فيها، وهذا ما يجعل التنوع اكبر من مجرد محاولة لتقليل المخاطر، فالمصرف وعبر اتباعه سياسة تنوع ناجحة يعزز من تجنب السيناريو السلبي لأداء محفظته الاستثمارية، فضلاً عن الاستفادة من اشارات الاستثمار في السوق، وفرص تحقيق الارباح.

تحقيقاً لأهداف الدراسة وفي ضوء فرضياتها تم تقسيم الدراسة ثلاث مباحث رئيسية، تناول المبحث الاول المنهجية والدراسات السابقة. اما المبحث الثاني فتناول الاطار النظري للمبحث، اهتم المبحث الثالث الاطار التطبيقي للمبحث فضلاً عن العرض لاهم الاستنتاجات والمقترحات التي توصلت اليها الدراسة.

المبحث الاول

منهجية الدراسة

تعد منهجية البحث العلمي الاطار الذي ينطوي على خطة ورؤية البحث عن المشكلة التي شخصها للدراسة وكيفية الاجابة عن تساؤلاتها من خلال محاولة الوصول الى حل وفهم للظاهرة التي تمت دراستها والعلاقات بين متغيراتها، وبالنتيجة فان تحقيق الاهداف الرئيسة للمبحث التي سبق تحديدها من الممكن بلورتها من خلال منهجية الدراسة المرسومة والمحددة لهذا الغرض.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي الذي يمثل احد القطاعات الحيوية في الاقتصاد لدوره الحيوي والفاعل بتمويل جميع القطاعات الاقتصادية مما يسهم بشكل فعال في البناء الاقتصادي للبلاد وتنميته، كما تستمد الدراسة أهميتها باعتمادها استراتيجية التنوع في محافظ القروض المصرفية وبيان تأثيرها في العوائد والمخاطر في المصارف التجارية المشمولة بالبحث، لأهمية سياسة التنوع كونها من اهم السياسات المستخدمة في المؤسسات المالية والمصرفية للتخفيف من حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف عند توظيفها لأموالها الامر الذي ينعكس ايجاباً في تعزيز عوائدها، كما تبرز أهمية البحث بشكل اساس من خلال دراسة العلاقة بين استراتيجية التنوع وعوائد ومخاطر المصارف التجارية المشمولة بالبحث بهدف الوقوف على المستويات المناسبة للأعمال والمشاريع التي يمكن تبنيها من هذه المصارف.

مشكلة الدراسة:

تسعى المصارف الى اتباع سياسة التنوع بهدف تخفيض المخاطر الى ادنى مستوى ممكن وتحقيق عوائد عالية للمصارف، الا ان هذه الآلية تحتاج لرؤية وفهم محدد ولا يمكن لها ان تكون بشكل عشوائي وغير مدروس، إذ أنها تستلزم تحديد مستويات العوائد المطلوبة من المصارف المشمولة بالبحث وماهي المخاطر التي يمكن لها تحملها للوصول الى العوائد المستهدفة باطار تنوع اعمالها المصرفية، وتناول العديد من الباحثين والكتاب العلاقة بين سياسة التنوع والعوائد والمخاطر إلا أن هذه الدراسات لم تتوصل إلى وجود علاقة واضحة بين سياسة التنوع والعوائد والمخاطر، ومن هنا يمكن تجسيد مشكلة البحث من خلال طرح الاسئلة الآتية والتي يمكن من خلالها تجسيد مشكلة البحث :

ما هو مستوى التنوع في محفظة قروض المصارف التجارية عينة البحث؟

هل يوجد علاقة بين سياسة التنوع ومخاطر المصارف التجارية عينة البحث؟

هل يوجد أثر لسياسة التنوع على مخاطر المصارف التجارية عينة البحث؟

أهداف الدراسة

تحاول الدراسة الوصول إلى هدف رئيس يتمثل ببيان اثر سياسة التنوع في المخاطر في المصارف التجارية عينة البحث، وبذلك تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل بالآتي:

التعرف على أهمية سياسة التنوع في العمل المصرفي .

قياس مستوى التنوع في محفظة القروض في المصارف التجارية عينة البحث .

التعرف على العلاقة بين سياسة التنوع ومخاطر المصارف التجارية عينة البحث .

فرضيات الدراسة:

يسعى البحث الى اختيار الفرضيات الرئيسة الآتية :

تؤدي سياسة التنوع الى تخفيض مخاطر المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة

تؤدي سياسة التنوع الى تخفيض مخاطر المصارف التجارية العربية عينة الدراسة

الدراسات السابقة

دراسة (Seho, et.al, 2021) آثار التنوع القطاعي للقروض والتمويل على مخاطر وعوائد المصارف في الأنظمة المصرفية المزدوجة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التنوع في القروض والتمويل على مخاطر وعوائد المصارف ذات النظم المصرفية المزدوجة، وذلك باستخدام الانحدار المتعدد لـ (46) مصرفاً إسلامياً و (60) مصرفاً تقليدياً لست دول مختلفة للمدة من (2000- 2015)، وأظهرت نتائج الدراسة بان التنوع في القروض والتمويل يقلل من العوائد ويزيد من المخاطر لكلا المصارف الإسلامية والتقليدية، ويختلف هذا التأثير باختلاف مستوى المخاطر في آثار التنوع القطاعي للقروض والتمويل على مخاطر وعوائد البنوك في النظم المصرفية المزدوجة. نحن نستخدم مقدر النظام GMM على لوحة بيانات فريدة من 46 بنكاً إسلامياً و 60 بنكاً تقليدياً من ستة بلدان في المدة 2000-2015. تكشف النتائج التي توصلنا إليها أن التنوع القطاعي للقروض والتمويل يقلل من العائدات ويزيد من مخاطر كل من البنوك الإسلامية والتقليدية. يختلف تأثير التنوع القطاعي على العائدات باختلاف مستويات المخاطر.

دراسة (Meutia, et.al, 2019) القروض وتركيز السوق والاستقرار في الصناعة المصرفية الإندونيسية.

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير تنوع محفظة القروض وتركيز السوق في استقرار البنوك في إندونيسيا، وشملت عينة الدراسة (62) مصرفاً من المصارف التجارية في اندونيسيا للمدة من (2010- 2017) وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن تركيز السوق لا يؤثر بشكل كبير في استقرار البنك.

دراسة (حمود, 2019) تحليل مدى تركيز وتنوع محفظة القروض باستخدام نموذج

(هيرشمان - هيرفندال) وأثرهما على عائد ومخاطر المصرف

هدفت الدراسة إلى قياس تركيز وتنوع محفظة القروض باستخدام نموذج (هيرشمان - هيرفندال) وأثره في عائد ومخاطرة المصرف، وذلك باستخدام ثلاثة مؤشرات لقياس العائد وهي، (معدل العائد على الموجودات) و(معدل العائد على حق الملكية) و(معدل العائد على الودائع)، إذ شملت عينة البحث (10) مصارف تجارية عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2006 - 2017) ، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية عكسية لتركيز محفظة القروض في بعض مؤشرات العائد في جميع المصارف عينة البحث إذ كانت علاقة التأثير ايجابية بالنسبة لسياسة التركيز على مؤشرات العائد المعنوية وكذلك علاقة التأثير معنوية لتركيز محفظة القروض مع بعض مؤشرات المخاطرة في المصارف التجارية.

دراسة (محمد, 2018) أثر درجة تنوع محفظة القروض على مستوى الأمان المصرفي

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين درجة تنوع محفظة القروض ومستوى الأمان المصرفي لعدد من المصارف التجارية السورية، باستخدام التقارير السنوية الصادرة من (6) مصارف للمدة من (2009- 2016)، وتم استخدام مؤشر هيرشمان هيرلمان لاختبار البيانات، وقد أظهرت النتائج وجود تباين في أثر درجة تنوع محافظ قروض المصارف التجارية السورية الخاصة في مستوى الأمان المصرفي، إذ يوجد أثر إيجابي لدرجة التنوع في مصرف عودة سورية والمصرف العربي سورية على مستوى الأمان المصرفي، في حين أنه لا يوجد أثر معنوي لدرجة التنوع في مصرف بيمو السعودي الفرنسي، مصرف سورية والمهجر، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف بيبيلوس سورية على مستوى الأمان المصرفي.

المبحث الثاني

الاطار النظري للدراسة

تمهيد

يعد نشاط الاقراض من الموضوعات المهمة في العمل المصرفي ، إذ تعمل المصارف على بناء توليفة مناسبة من القروض في شتى المجالات لتقليل من المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تتعرض لها من جهة ولزيادة أرباحها من جهة أخرى، ولأهمية هذا الموضوع فقد خصص له جانب اساس من البحث من خلال عرض مجموعة من الجوانب لتوضيح الفقرات الاساسية في الدراسة المتعلقة بمحفظة القروض واهدافها واهميتها فضلاً عن التطرق للاستراتيجيات المستخدمة في تنوعها والسياسة الائتمانية المستخدمة في ادارتها فضلاً عن المكونات الاساسية لها مع التطرق لمفهوم التركيز كبديل عن التنوع فيها، من خلال مناقشة مجموعة اساسية من المحاور وكالاتي :

أولاً: مفهوم السياسة الائتمانية وأهم أهدافها:

أ: ماهية السياسة الائتمانية :

القروض هي الموجودات المهيمنة في معظم مؤسسات الإيداع ، كما أنها تولد الحصة الأكبر من الدخل التشغيلي ، وغالباً ما يكون لسياسات اقراض المصرف تأثير كبير على مدى سرعة نمو المجتمع وأنواع الأعمال التجارية ، وقد أدت المنافسة المتزايدة بين المصارف التجارية ومؤسسات الادخار والاتحادات الائتمانية وشركات التمويل وبنوك الائتمان الزراعي والمصارف الاستثمارية إلى تغييرات في سياسات الإقراض ومحافظ القروض وبما من شأنه تطويرها (Learning et al., 2014,485).

وتعد السياسة الائتمانية حجر الزاوية والموجه الاساس لتحقيق اهداف اي مصرف، وتعتمد على معرفة مجلس ادارة المصرف للإجراء اي تحديث من اجل مواكبة اي جديد ضمن السوق المصرفي، فضلاً عن اعادة النظر في السياسة الائتمانية من مدة لأخرى لتقييم مدى فاعليتها وملاءمتها للأوضاع الحالية السائدة (السهان، 2018 : 47)، ويكون منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والتوسع فيه يسهم في تنمية هذه المؤسسات فضلاً عن اسهامها في التنمية الاقتصادية بما فيها تنمية النشاط المصرفي وتنوع خدماته، كما يكون التمويل المصرفي (الائتمان) المتغير الاساس الذي يعبر عن السياسة الائتمانية (شهران، 2019، 53)، وان السياسة الائتمانية هي عنصر مهم في ادارة محفظة القروض، إذ تؤدي هذه السياسة الى التوافق بين الاهداف الاساسية للمصرف المتمثلة بـ (الربحية والسيولة والامان) وادارة المصارف لموجوداتها بشكل صحيح ، من خلال الالتزام بالضوابط والاجراءات الخاصة بسياسة الائتمان والضمانات المقدمة .

ان عدم الامتثال للسياسات والضوابط التي وضعتها الادارة المصرفية، يمكن ان يؤدي الى تدني كفاءة الادارة المصرفية وعدم قدرتها على مواكبة التطورات المصرفية نتيجة لظهور مشكلة الفشل المصرفي الناتج عن عدم القدرة على دراسة ضمانات ائتمانية مقدمة على اسس مصرفية سليمة، وبذلك يمكن التعبير عن السياسة الائتمانية بانها جزء من السياسة الاقتصادية لأنها تعمل على توجيه طريقة عمل المصرف وتسدد النظام المالي ككل اذا خضع لمنهج علمي في تصميم السياسة الائتمانية (Hameed & al., 2021,1952)، عليه يمكن التعبير عن السياسة الائتمانية بانها مجموعة

قرارات تصدرها الادارات العليا للمصرف وتحدد فيها الشروط والنطاق والحدود والاشخاص المخولين بمنح الائتمان (عباس، 2021، 355)، عليه يجب دراسة عناصرها واركائها الاساس وكالاتي :

ب: اهداف السياسة الائتمانية:

تعمل السياسة الائتمانية على تحقيق مجموعة اهداف يسعى المصرف الى تحقيقها منها: (الفتلاوي، 2008، 69)، (قدوري وابو حمد، 2005، 275، 276)، (عباس، 2021، 356)، (بدارين، 2019، 20) .

سلامة القروض التي يقدمها المصرف .

العمل على تنمية أنشطة المصرف .

العمل على تأمين الرقابة الدائمة على عملية منح القروض في مراحلها كافة .

الحفاظ على اموال المودعين والتأكد على سلامة الائتمان من ناحية وتعظيم الربح من ناحية اخرى، اي تحقيق التوازن بين اهداف المصرف (السيولة، الربحية، الامان) من خلال اسهام السياسة الائتمانية في تحقيق رسالة واهداف المصرف في حدود امكانياته المادية والبشرية والجغرافية .

منع الاريك والتضارب في العمل، بوجود سياسة مكتوبة تجعل متخذي القرار على علم بأسلوب وطريقة عمل المصرف وبما يمنع التقاطع في الاداء والاجتهادات الشخصية.

ضمان عائد مناسب للمصرف من خلال تقليل الخسائر وزيادة الاريح .

العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية:

تصنف العوامل التي تؤثر في السياسة الائتمانية في المصرف الى عوامل خارجية واخرى داخلية وعلى وفق الجوانب الآتية : (الخالدي، 2008، 9-12)، (الدباس، 2014، 40)، (المشهداني، 2019، 21)، (الغرابية وآخرون، 2015: 248) .

العوامل الخارجية:

تعتبر عن العوامل التي تؤثر في السياسة الائتمانية من خارج المصرف وهي :

السياسة النقدية للبنك المركزي وتوجهاته التقييدية لمواجهة التضخم وتخفيض معدلاته من خلال تخفيض سقوف الائتمان التي تمنحه المصارف التجارية الالهية والحكومية وتقييدها ضمن الخطة الائتمانية السنوية .

السياسة المالية التي تتبعها الدولة في تقييد عمل المصارف والتي بدورها تؤثر في السياسة الائتمانية لدى المصارف التجارية .

سعر الفائدة والتي يتحكم بها البنك المركزي، وهي من العوامل المؤثرة بشكل اساس في السياسة الائتمانية ، ففي حال رفع الحدود العليا لسعر الفائدة على القروض والتسليفات فيؤدي الى عدم اقبال رجال الاعمال والمستثمرين على الاقتراض من المصارف مما يؤدي الى تراجع معدلات منح القروض ثم انخفاض معدلات عوائدها السنوية والعكس صحيح عند تخفيض اسعار الفائدة .

سعر الصرف: يؤدي التوجه الى زيادة او تخفيض سعر الصرف الى توجيه السياسة الائتمانية إلى اتخاذ التدابير اللازمة بما في ذلك منح القروض بالعملة الاجنبية من اجل تفادي الخسائر المحتملة التي تسببها التغيرات المفاجئة في اسعار صرف العملة الاجنبية، لما لها من آثار سلبية في العائد المتحقق من القروض والتسهيلات الائتمانية .

درجة المنافسة بين المصارف: تتنافس المصارف فيما بينها لجذب اكبر عدد من الزبائن الجدد فضلاً عن الاحتفاظ بالزبائن القدماء وضمان استمرار تعاملهم مع المصرف لتعظيم ارباحها من خلال اتباع السياسة غير السعرية لان السياسة السعرية ملغاة في اغلب البلدان .

العوامل الداخلية :

وتعتبر عن جميع العوامل التي تنشأ داخل المصرف وتؤثر في السياسة الائتمانية والمتمثلة بالاتي :

كفاية رأس المال: يعد رأس المال الحاجز الوقائي الذي يمنع تسرب الخسائر الى اموال المودعين، وبذلك فان زيادة رأس المال الممتلك تزيد من قدرة المصارف على مواجهة الازمات المالية وزيادة آماذ القروض الممنوحة وعدم الاعتماد على الودائع غير المستقرة التي تكون معرضة للسحب المفاجئ، إذ كلما زاد رأس المال زاد هامش الأمان وزادت قدرة المصرف على تغطية الخسائر المحتملة من رأس المال.

الربحية: تعد الربحية الهدف الرئيس للمصارف التجارية وهو سبب في استمرارية مزاوله انشطتها الاقراضية التي تحقق لها اقصى ارباح ممكنة باقل الخسائر من خلال اعتماد سياسة اقراضية مرنة تحقق ارباحاً عالية، اما في حالة اتباع سياسة اقراضية غير مرنة (متشددة) فانه يقلل من الربحية وبالمقابل زيادة هامش الامان وتقليل المخاطر المحتملة التي يتعرض لها المصرف .

معدلات التوظيف للودائع في القروض والتسهيلات الائتمانية : إن زيادة توظيف الودائع في القروض والتسهيلات الائتمانية يعدّ المجال الاكثر ربحية مقارنة بالمجالات الاخرى لاستخدامات الاموال، فمن خلاله يتم تحديد مدى قدرة الادارة المصرفية على توظيف اموالها ، وان زيادة هذا المؤشر يدل على نجاحها في عملية التوظيف .

حجم المصرف : إن زيادة حجم المصرف يزيد من الاريح السنوية وزيادة قيمة الاسهم، إذ إن الزيادة في حجم المصرف تعكس مدى كفاية الاموال في تغطية القروض والتسهيلات الائتمانية الكبيرة من اموالها او من خلال المشاركة مع مصارف اخرى لتغطية تلك القروض والتسهيلات الائتمانية، كما أن المصارف الصغيرة تميل لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على خلاف المصارف الكبيرة التي تمول حتى المشاريع الكبيرة.

السيولة النقدية: تعبر عن مدى قدرة المصارف على مواجهة طلبات المقترضين وسحوبات المودعين، وهنا يجب على المصرف الاحتفاظ بسيولة مناسبة لمواجهة تلك الطلبات والسحوبات مع مراعاة كمية الاموال الموظفة، إذ إن المبالغة في نسبة السيولة تترتب عليها اثار سلبية على الربحية من خلال تجميد رؤوس اموال كبيرة وعدم توظيفها في فرص استثمارية مربحة مما يزيد من كلف الفرص البديلة، الامر الذي يتطلب الموازنة بين كمية السيولة المحتفظ بها والاموال الموظفة في مجالات القروض والتسهيلات الائتمانية، وبذلك تتكون السيولة النقدية من الارصدة النقدية والموجودات التي يمكن تحويلها الى نقد باقل مدة ممكنة وباقل التكاليف .

مفهوم المخاطر المصرفية :

تواجه المصارف مخاطر مالية مختلفة تكون دائما مرافقة للعائد ومرتبطة به بعلاقة طردية معه، أي تزداد بزيادة العائد المصرفي الذي تم التطرق اليه في الفقرة السابقة، وتحاول هذه الفقرة التطرق لمفهوم المخاطر وانواعها والعوامل المؤثرة فيها ومؤشرات قياسها وكالاتي : يشير مصطلح المخاطرة في العمل المصرفي الى تعرض البنك الى خسائر غير محتملة وليست متوقعة ولم يكن مخططاً لها تقود الى تذبذب وعدم استقرار العائد المتوقع في عملية الاستثمار وتوصل الى نتائج سلبية تؤثر في أهداف المصرف التي يحاول الوصول اليها (Mary, 2004, 9) , وبهذا فإن المخاطرة تشير الى التوقعات السلبية الموافقة لانتهاؤ اي استثمار والتي يكون عندها العائد المتوقع الفعلي أقل من العائد المخطط له في أهداف المصرف (Malz, 2011, 50) أي إنها تعبر عن الاختلاف في النتائج مع عدم تطابق العوائد المتوقعة مع العوائد الفعلية مع تحقيق فرص حدوث الخسائر المالية او الاختلاف واضح في العوائد المصرفية المتوقع الحصول عليها من موجودات معينة (Gitman, 2010, 214) .

كما عرفت المخاطرة من لجنة التنظيم المصرفي وادارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية (FSR) بأنها احتمالية حصول الخسارة، بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، او قد تكون بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تعرقل قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة أنشطته وتحُدُّ من قدراته على استغلال الفرص في بيئة العمل المصرفي (شخوم وحفاي، 2021، 217-232) .

ويرى الباحث أن المخاطرة المصرفية تتصف بالخصائص الآتية:

إن المخاطرة ترتبط بالمستقبل من حيث حدوثها ونتائجها.

ترتبط المخاطرة بكمية البيانات المتوافرة وإسهامها في تجنب الشك الذي يغير الحالة.

ترتبط المخاطرة بحالة عدم التأكد بالأحداث المستقبلية غير المعلومة رغم امكانية التنبؤ بهذه الأحداث لكن بشكل غير مؤكد.

للمخاطرة علاقة بمتخذ القرار ومقدار تحليله للموضوع وميزته.

ب- ادارة المخاطر في ضوء لجنة بازل الدولية :

لاتساع الأزمات المالية ولا سيما في الدول النامية بل وحتى في الدول المتقدمة وتحديداً في القطاع المصرفي يجب إيجاد جهة مركزية لمعالجة هذه الأزمات التي تواجه المصارف ثم النهوض بالنشاط المصرفي وتطويره ومعالجة اوجه الخلل في عمله وبشكل مركزي على مستوى العالم، لهذا تعين وضع قوانين وتعليمات وقواعد تضمن السلامة والمنافسة العادلة بين المصارف على المستوى العالمي، وهذه الجهة المركزية هي لجنة بازل التي أنشئت ومُيِّخت صلاحيات واسعة لتكون هيئة مسؤولة عن الرقابة المصرفية والتي تأسست عام 1974.

اصدرت لجنة بازل مجموعة من الاتفاقيات والتي بدأت باتفاقية بازل الأولى حول كفاية رأس المال لمعالجة تفاقم أزمة المديونية في عام 1988، وبعدها عدلت هذه الاتفاقية عام 1996 وكان أهم تعديل فيها هو ادخال المخاطر السوقية، بعدها وفي عام 2003 تحديداً اصدرت لجنة بازل اتفاقية بازل 2 لمعالجة رأس المال مع الحث على الافصاح المالي لزيادة الشفافية وانضباط السوق، إلا أنه وعند ظهور الأزمة العالمية في عام 2007 أثبتت فشل المصارف وعدم مقدرتها في مواجهة هذه الأزمات مما قاد الى ايجاد اتفاقية بازل 3 لدعم استقرار المصارف وتدعيم صلابة رأس المال، (عريس وبحوصي، 2017، 98-117) وبهذا فقد أسهمت لجنة بازل بإدارة المخاطر على مستوى العالم من خلال الآتي:

ادارة المخاطر على وفق لجنة بازل 1:

كان تركيز هذه اللجنة على المخاطر الائتمانية ومخاطر البلد الذي يعمل فيه المصرف مع غض النظر عن المخاطر المالية الأخرى، وقد عملت هذه اللجنة على تقسيم الدول في العالم الى مجموعتين، المجموعة الأولى هم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الدولي للاقتصاد والتنمية (OCDE) ومجموعة الدول المقترضة من صندوق النقد الدولي ضمن ترتيبات اقتراض محددة، اما المجموعة الثانية فهي بقية دول العالم المتبقية والتي تتصف بنسبة الموجودات الصادرة عنها والتي تكون مرتفعة وتعكس درجة المخاطر العالية وترقي التصنيف الائتماني لتلك الدول(عريس وبحوصي، 2017، 98-117).

وقد عملت هذه اللجنة على وضع أوزان ترجيحية لموجودات المصرف لحساب كفاءة رأس المال بدقة عالية، ولإيضاح وتحديد الأوزان الترجيحية لهذه الموجودات المصرفية على وفق الجهة المصدرة لها ونوعيتها مما يتيح لهذه المصارف توظيف مواردها في موجودات ذات مخاطر متدنية، وأن هذه الأوزان هي (0%، 10%، 20%، 50%، 100%) والتي تعتمد كأسلوب ترجيحي للترقية بين الموجودات المصرفية (سليمان، 2019، 45) .

كما عملت اللجنة الى وضع نسبة موحدة لكفاية رأس المال، بأن تكون نسبة رأس المال الى مجموع الموجودات الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية الى (8%) كحدود دنيا، وهذه معروفة بنسبة Cooke Ratio نسبة الى رئيس لجنة بازل آنذاك (بوعبدلي، 2015، 12).

ادارة المخاطر على وفق لجنة بازل 11 :

عملت هذه اللجنة على دراسة الأزمات العالمية ولا سيما أزمة الأنترنت عام 2000 كما قامت بدراسة الأزمات المصرفية وحوادثها وأبعادها التي تتمحور حول عدم مقدرة المصارف على ادارة المخاطر المصرفية مع ضعف الرقابة، وسميت هذه النسبة على اسم رئيسها المالي بدلاً من Cooke والمدعو McDonough .

اعتمدت هذه اللجنة الاسلوب الخطي المعياري لتقييم مخاطر الائتمان المصرفي بناءً على تقييم خارجي من وكالات التصنيف الائتماني، وقسمت اللجنة هذه التصنيفات الى ست فئات واعطاء وزن لكل فئة مخاطرة هي (0%، 20%، 50%، 100%، 150%، 100%)، وأيضاً اعتمدت هذه اللجنة اسلوب التصنيف الداخلي IRB الذي يستند إلى التصنيفات الداخلية بما يتعلق بزبائن المصرف وتصنيفات مخاطر الائتمان الداخلي ضمن مدى زمني محدد (عبدالله، 2019، 22).

ادارة المخاطر على وفق لجنة بازل 111 :

بسبب أزمة عام 2008 التي شكلت أعظم تحدي لمقررات لجنة بازل 11 والتي كشفت ضعف البنوك في مواجهة التهديدات والأزمات المالية لعدم وجود كفاية رأس المال مع ضعف الرقابة مما دفع هذه اللجنة لإصدار الاتفاقية الجديدة بهدف تعزيز المتانة والسلامة المالية باستحداث اصلاحات واسعة في هذا المجال من خلال رفع الحد الأدنى لرأس المال ليصل الى (6%) من بينها (45%) حقوق ملكية مع جعل الحد الأدنى لمعدل الكفاية لرأس المال (10.5%)، مع اضافة هامش أمان لمواجهة التقلبات البيئية الكلية وبما يسهم في امتصاص الصدمات، فضلاً عن استحداث معدل للرقابة المالية لتنظيم النشاط الائتماني للبنوك مع اصدار معايير خاصة بالسيولة لتعزيز قدرة المصارف على مواجهة الضغوط الخارجية (عباس، 2019، 95).

أنواع المخاطر المصرفية:

قسمت المخاطر المصرفية الى عدة أنواع تبعاً للزاوية التي ينظر منها الباحث(1) في هذا الشأن، يحاول البحث تسليط الضوء على أهم هذه الأنواع من وجهة نظر متعددة وكالاتي:

فقد حدد (الحناوي وعبدالسالم، 2006، 357) هذه المخاطر بالآتي:

المخاطر الاستراتيجية : وتنجم عن قرارات الإدارة السلبية.

مخاطر سرقة المصرف: وتتبع وجهات نظر سلبية خارج المصرف.

مخاطر السوق: وتنجم عن التغيرات التي تحصل خارج السوق وظروف السوق الداخلية فضلاً عن تغيرات أسعار الفائدة.

مخاطر الائتمان: وتنجم عن عدم مقدرة المقترض على سداد التزاماته المالية التي بذمتها في تاريخ محدد.

مخاطر سعر الفائدة: وتحصل بسبب تقلبات اسعار الفائدة غير المتوقعة.

مخاطر السيولة: وتحصل نتيجة عدم مقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته المالية ونشاطاته الداخلية سواء بسبب القروض أو الودائع من دون العرقلة في عمله .

مخاطر الثقة: وتحصل نتيجة فشل الإدارة في إيجاد الثقة داخل المصرف وكسب ولاء الزبائن والاحتفاظ بهم.

مخاطر العمليات: وتنجم بسبب الفشل في التحكم في الإدارة الداخلية وصياغة السياسات وعمليات التشغيل مما يؤثر في الخدمات المصرفية.

مخاطر الالتزام: وتنجم عن عدم الامتثال للقواعد والتعليمات والمعايير المحددة.

كما أن هناك تصنيفاً آخر للمخاطرة شائعاً في ادبيات ادارة المصارف ويشمل:

المخاطرة النظامية:

وهذا النوع من المخاطر خارج نطاق سيطرة المصرف ولا يمكن له التدخل فيها او تغييرها وتسمى بمخاطرة السوق، كما انها لا تخضع للتغيير في مجال التنوع (Hamzaee, 2011, 90) وتصيب هذه المخاطر الموجودات المصرفية بشكل مباشر ويكون لها تأثير كبير وواسع في الأسواق المالية (مطر، 2006، 58).

المخاطر غير النظامية:

وهي المخاطرة التي تصيب المصرف وتكون مستقلة عن النشاط الاقتصادي وتتعلق بالبيئة الداخلية للمصرف وتخضع لإدارته وتحصل هذه المخاطرة بسبب سوء الإدارة (Berk, 2012, 335) وتدعى بالمخاطرة الفردية التي تؤثر على اصل مالي أو مجموعة من الموجودات ويمكن السيطرة عليها من ادارة المصرف (Jordan, at.el, 2009, 28) ويشكل كلٌّ من المخاطرة النظامية وغير النظامية المخاطرة الكلية للمصرف (Total Risk) (الربيعي، 2018، 53).

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي

سادساً: تقدير وتحليل اثر سياسة التنوع في مخاطر المصارف التجارية العراقية عينة البحث

تم تقدير علاقة الأثر للمتغيرات المستقلة ومؤشري المخاطر المصرفية بحسب الآتي:

تقدير وتحليل اثر سياسة التنوع في نسبة القروض غير العاملة للمصارف التجارية العراقية

بتقدير أثر المتغيرات المستقلة في مؤشر المخاطر المصرفية المعبر عنه بنسبة القروض غير العاملة (NPL)، تم إجراء انحدار البيانات المزدوجة بحسب نماذجها الثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، والانحدار الثابت (FEM)، والانحدار العشوائي (REM)، والتي أفرزت النتائج المدرجة في الجدول (14)، ومن أجل المفاضلة بين النماذج واختيار أمثلها تم الاستناد الى نتائج الاختبارات المدرجة في الجدول (15).

الجدول (14) نماذج انحدار البيانات المزدوجة الخاصة بنسبة القروض غير العاملة للمصارف التجارية العراقية

Dependent Variable: NPL						
Method: Panel Least Squares						
Sample: 2010 2020						
Periods included: 11						
Cross-sections included: 5						
Model	Pooled		Fixed		Random	
Variable	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
C	18.99544	0.1068	8.154864	0.5707	12.33645	0.3609
HHI	-0.004912	0.9252	-0.018210	0.7031	-0.017488	0.7113
LIQU	-0.220829	0.3075	-0.204302	0.3464	-0.180591	0.3882
SIZE	-1.414084	0.3839	-1.917585	0.3464	-1.405277	0.4285
NINC	-0.102510	0.1586	-0.058130	0.4048	-0.067184	0.3225
CAR	0.247230	0.1879	0.600348	0.0444	0.392508	0.0962
LOAN	0.227573	0.6346	0.294929	0.5444	0.245472	0.6012
COST	0.058255	0.4181	-0.011019	0.8879	0.017782	0.8067
Root MSE	12.18940		10.31485		10.78994	
R-squared	0.103464		0.358009		0.087985	
F-statistic	0.774855		2.179920		0.647745	
Prob(F-statistic)	0.611321		0.034082		0.714252	

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول (15) المقارنة ما بين النماذج الثلاثة الخاصة بنسبة القروض غير العاملة للمصارف التجارية العراقية

تقدير نموذج للمتغير التابع	F cal.	F tab.	النموذج المختار من اختبار F	النموذج المختار من اختبار Hausman	النموذج النهائي الذي تم اختياره
نتائج طريقة نماذج الانحدار للمتغير المعتمد NPL	--	--	Fixed effect Model	--	Fixed effect Model

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

لقد جاءت النتائج السابقة لتبين ما يأتي:

بحسب نتائج المفاضلة بين نماذج الانحدار الثلاثة الواردة في الجدول (15) والتي اظهرت عدم معنوية النموذجين التجميعي والعشوائي، بمعنى عدم معنوية أي متغير من المتغيرات المستقلة، مما يرجح اختيار النموذج الثابت Fixed Effect كنموذج للتنبؤ.

وبالاستناد الى نتائج الجدول (14)، انه وبعد التحقق من افضلية النموذج الثابت Fixed Effect في تقدير اثر سياسة التنوع في مخاطر المصارف التجارية العراقية المعبر عنها بمؤشر نسبة القروض غير العاملة (NPL)، اتخذت معادلة التقدير الصيغة الآتية:

$$NPL = 8.154864 + 0.600348 \text{ CAR}$$

أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير لمؤشر كفاية رأس المال (CAR) في مؤشر نسبة القروض غير العاملة (NPL).

جاء الأثر الإيجابي للمتغير الضابط والخاص بالمصرف المتمثل بكفاية رأس المال (CAR) في مؤشر نسبة القروض غير العاملة (NPL)، مناقضاً للمنطق الاقتصادي، والذي يشير إلى أن زيادة كفاية رأس المال (CAR) تعمل على رفع مستويات نسبة القروض غير العاملة، بمعامل 0.434385، ما يعكس تغير مؤشر مخاطر القروض، بواقع 0.434385 ويعكس اتجاه التغير في كفاية رأس المال بمقدار واحد صحيح، وربما يعود ذلك لقوة كفاية رأس المال لمصارف العينة، والتزامها بمعايير الملائة العالمية، الأمر الذي ينعكس بانخفاض حجم القروض غير العاملة وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها، وهو ما جاء مناقضاً لفرضية البحث وموافقاً لدراسة (Addai et. Al, 2022, 1-21). من حيث الأثر الإيجابي لكفاية رأس المال في مؤشر نسبة القروض غير العاملة.

يعد عامل كفاية رأس المال (CAR) العامل الأكثر تأثيراً في نسبة القروض غير العاملة (NPL)، لعينة المصارف في العراق في المدة المبحوثة 2010-2020، كما أن هذا المتغير الذي دخل في النموذج قد طابق فرضية البحث في جزئية خضوع المخاطر في المصارف التجارية العراقية لتأثير سياسة التنوع، وفسر التغير في هذا العامل ما مقداره 35.8009% من التغيرات الحاصلة في مؤشر نسبة القروض غير العاملة (NPL).

كما أظهرت النتائج معنوية النموذج الاقتصادي ككل، من حيث انخفاض قيمة اختبار (F-statistic)، والتي بلغت 0.034082 عن حاجز 0.05.

فشلت المتغيرات المتمثلة بمؤشر التنوع (HHI)، الحجم (size)، نسبة السيولة (LIQU)، استراتيجية الإقراض (LOAN)، وتنوع الدخل (NINC)، نسبة كفاءة المصرف (COST) في إثبات تأثيرها المعنوي في نموذج نسبة القروض غير العاملة (NPL) للمصارف العراقية، وربما يعود ذلك إلى قصور القيادات المصرفية في استخدام سياسة التنوع وادواتها الداعمة لرفع عوائد المصرف وتخفيض مخاطره، فضلاً عن ضعف البيئة الاقتصادية الحاضرة، وهو ما جاء موافقاً لدراسة فائق (2015). من حيث عدم معنوية مؤشر التنوع، الحجم، نسبة السيولة، استراتيجية الإقراض، وتنوع الدخل، نسبة كفاءة المصرف في مؤشر نسبة القروض غير العاملة.

تقدير وتحليل أثر سياسة التنوع في مخصص خسائر القروض (LLP) للمصارف التجارية العراقية

بتقدير أثر المتغيرات المستقلة في مؤشر المخاطر المصرفية المعبر عنه بمخصص خسائر القروض (LLP)، تم إجراء انحدار البيانات المزدوجة بحسب نماذجها الثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، والانحدار الثابت (FEM)، والانحدار العشوائي (REM)، والتي أفرزت النتائج المدرجة في الجدول (16)، ومن أجل المفاضلة بين النماذج واختيار أمثلها تم الاستناد إلى نتائج الاختبارات المدرجة في الجدول (17).

الجدول (16) نماذج انحدار البيانات المزدوجة الخاصة بمخصص خسائر القروض للمصارف التجارية العراقية

Dependent Variable: LLP						
Method: Panel Least Squares						
Sample: 2010 2020						
Periods included: 11						
Cross-sections included: 5						
Model	Pooled		Fixed		Random	
Variable	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
C	19.91973	0.0001	13.54838	0.0433	17.28223	0.0031
HHI	-0.015384	0.4740	-0.019033	0.3840	-0.017849	0.4057
LIQU	0.024448	0.7817	-0.062751	0.5247	-0.015871	0.8642
SIZE	-0.853768	0.2017	-1.402693	0.1340	-1.021245	0.1774
NINC	-0.077807	0.0108	-0.080555	0.0142	-0.079948	0.0107
CAR	-0.000274	0.9971	0.220928	0.1019	0.070688	0.4524
LOAN	-0.194460	0.3237	0.012963	0.9533	-0.091763	0.6594
COST	-0.037031	0.2113	-0.030407	0.3954	-0.027005	0.3977
Root MSE	4.995451		4.702805		4.877224	

R-squared	0.300834	0.380353	0.292614
F-statistic	2.888997	2.399481	2.777395
Prob(F-statistic)	0.013529	0.020124	0.016776

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول (17) المقارنة ما بين النماذج الثلاثة الخاصة بمخصص خسائر القروض للمصارف التجارية العراقية

النموذج النهائي الذي تم اختياره	النموذج المختار من اختبار Hausman	النموذج المختار من اختبار F	F tab.	F cal.	تقدير نموذج للمتغير التابع
Pooled Model	--	Pooled Model	2.66	1.03	نتائج طريقة نماذج الانحدار للمتغير المعتمد LLP

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

لقد جاءت النتائج السابقة لتبين ما يأتي:

بحسب نتائج المفاضلة بين نماذج الانحدار الثلاث الواردة في الجدول (17) والتي اظهرت ان قيمة F_{cal} اقل من قيمة F_{tab} اذاً تقبل فرضية العدم والتي تنص على أن النموذج (Pooled Model) أفضل من النموذج (Fixed Effect). بذلك سيكون النموذج الأفضل هو النموذج التجميعي ويهمل النموذج الثابت والعشوائي.

وبالاستناد الى نتائج الجدول (16)، إنه وبعد التحقق من افضلية النموذج التجميعي Pooled Model في تقدير اثر سياسة التنوع في مخاطر المصارف التجارية العراقية المعبر عنها بمؤشر مخصص خسائر القروض (LLP)، اتخذت معادلة التقدير الصيغة الآتية:

$$NINC = -0.077807 - 19.91973 LLP$$

اظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير لمؤشر تنوع الدخل (NINC) في مؤشر مخصص خسائر القروض (LLP).

جاء الاثر السلبي للمتغير الضابط الخاص بالمصرف والمتمثل بتنوع الدخل (NINC) في مؤشر مخصص خسائر القروض (LLP)، موافقاً للمنطق الاقتصادي، والذي يشير إلى أن زيادة تنوع الدخل (NINC) تعمل على خفض مستويات مخصص خسائر القروض (LLP)، بمعامل 0.077807، ما يعكس تغير مؤشر مخصص خسائر القروض (LLP)، بواقع 0.077807 وبعكس اتجاه التغير في تنوع الدخل بمقدار واحد صحيح، ربما يعود ذلك إلى كون نسبة القروض غير العاملة (NPL) والمتمثلة بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض تعدّ مؤشراً على مستوى الخسائر المتوقعة، بما يجعلها مقياساً للخسائر الفعلية من الإقراض، ومن حيث الزيادة في التنوع من الأنشطة المدرة للدخل من غير القائمة على الفوائد، تفسر التأثير على أن ارتفاع تنوع الدخل يؤدي إلى انخفاض نسبة القروض غير العاملة، وهو ما طابق فرضية البحث ونتائج دراسة (الكعبي والجبوري، 2021، 143-163)، من حيث الأثر السلبي لتنوع الدخل في مؤشر مخصص خسائر القروض.

يعد عامل تنوع الدخل (NINC) العامل الأكثر تأثيراً في مخصص خسائر القروض (LLP)، لعينة المصارف في العراق في المدة المبحوثة 2010-2020، كما أن هذا المتغير الذي دخل في النموذج قد طابق فرضية البحث في جزئية خضوع المخاطر في المصارف التجارية العراقية لتأثير سياسة التنوع، وفسر التغير في هذا العامل ما مقداره 30.0834% من التغيرات الحاصلة في مخصص خسائر القروض (LLP).

كما اظهرت النتائج معنوية النموذج الاقتصادي كله، من حيث انخفاض قيمة اختبار (F-statistic) Prob.، والتي بلغت 0.013529 عن حاجز 0.05.

فشلت المتغيرات المتمثلة بمؤشر التنوع (HHI)، الحجم (size)، نسبة السيولة (LIQU)، استراتيجية الاقراض (LOAN)، كفاية رأس المال (CAR)، نسبة كفاءة المصرف (COST) في إثبات تأثيرها المعنوي في نموذج مخصص خسائر القروض (LLP) للمصارف العراقية وربما يعود ذلك إلى قصور القيادات المصرفية في استخدام سياسة التنوع وادواتها الداعمة لرفع عوائد المصرف وتخفيض مخاطره، فضلاً عن ضعف البيئة الاقتصادية الحاضرة، وهو ما جاء موافقاً لدراسة فائق (2015)، من حيث عدم معنوية مؤشر التنوع، الحجم، نسبة السيولة، استراتيجية الإقراض، كفاية رأس المال، نسبة كفاءة المصرف في التأثير على مخصص خسائر القروض.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

هدفت الدراسة لبيان أثر سياسة التنوع في عوائد ومخاطر المصارف التجارية العاملة في العراق والبلدان العربية، وبعد تقدير النماذج الخاصة بالدراسة، والانتهاء من اختبار فرضياتها، ومناقشته تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتي بني على اساسها مجموعة من النتائج العملية التي تم الوصول اليها، وكالاتي:

يظهر من التأطير النظري للعلاقة بين متغيرات الدراسة، وتحديدًا المتعلقة بجدوى واستراتيجيات التنوع في محفظة القروض واثرها في المخاطر المصرفية، استمرار الجدل، وغياب الاتفاق نظرياً وتجريبياً، حول جدوى سياسة التنوع وآثارها في عوائد ومخاطر المصارف التجارية، إلا أن الرأي الأكثر شيوعاً يميل الى وجود علاقة حقيقية تسير ضمن تخفيف المخاطر، وبالشكل الذي يقود إلى إيجاد المحفظة الاستثمارية المثلى.

تواجه المصارف مخاطر مالية مختلفة تكون دائما مرافقة للعائد ومرتبطة به بعلاقة طردية، بما يعني أن زيادة المخاطر تقود الى زيادة العائد المصرفي، وعلى هذا الأساس سيتم ربط العائد المتوقع من أي استثمار مصرفي بدرجة المخاطر المرافقة له، ولكي يكون هذا الاستثمار مقبولاً من قبل المصرف، يجب أن يكون العائد اعلى من المخاطر الملازمة له.

يمكن تقليل مخاطر عدم السداد التي يتعرض لها المصرف عن طريق تنوع المحفظة بتخصيص المحفظة على اساس الفئات حسب القطاعات بأنواعها مثل القروض التجارية والصناعية والعقارية والقروض الاستهلاكية، او حسب المناطق الجغرافية مثل القروض المحلية والاقليمية والوطنية والدولية وان تصنيف القروض حسب المناطق الجغرافية التي قد يكون لها نشاط اقتصادي او ازدهار مختلف ويمكن أن تتأثر بشكل مختلف عن طريق عوامل البيئة الكلية مثل الدورات الاقتصادية والمنافسة والمتغيرات التكنولوجية التي تساعد في تقليل او تخفيف مخاطر الائتمان .

كما تنطوي مخاطر العمل المصرفي على عدة انواع من المخاطر واشهرها التي هي المخاطر التي تنتج عن التغيرات في السلامة المالية للاستثمار، ومنها مخاطر الائتمان (مخاطر التخلف عن السداد) والتي تعبر عن احتمالية عدم قدرة المقرض على الوفاء بالمدد الموعودة بموجب اتفاقية القرض.

التوصيات

إن المصارف العراقية مطالبة بأن تعيد النظر في سياسة التنوع التي تتبعها في ضوء المواءمة بين الربحية والامان وبما يعزز الاستفادة من مزايا التنوع للمصرف، وبما يحقق لها عوائد مرضية، في ظل الوصول إلى درجة معقولة من المخاطر.

توجيه المصارف نحو البحث عن آلية عمل تضمن السعي الدائم نحو النمو المدروس والتوسع المنسجم مع تعزيز ربحية المصرف وتخفيض مخاطره. ضرورة تبني المصارف العراقية لسياسات ائتمانية مرنة ومتوازنة بين العائد والمخاطرة، وبما يحقق استثمار فوائدها بالشكل الامثل.

الاهتمام بتنوع دخل المصرف عبر استحداث الانشطة والمنتجات المصرفية، لضمان احداث التأثير المنشود لسياسة التنوع.

إيلاء الاهتمام الكبير لعامل كفاية رأس المال وتنشيطه، وتحديده على وفق المقاييس المالية والمصرفية المعتمدة عالمياً.

المصادر العربية

أبو حمد، رضا صاحب و قدوري، فائق مشعل، 2005، إدارة المصارف، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

احمد، عبد الله كريم، 2015، اثر دورة التحول النقدي في العائد والمخاطرة دراسة تحليلية لعينة من شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.

بدارين، لؤي، 2019، العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين.

جمعة ، عبد الرحمن عبيد وخلف، عذراء خليل، 2019 ، دور مكونات السياسة الائتمانية في الحد من الأزمات المالية في القطاع المصرفي العراقي مصرف دجلة والفرات أنموذجاً، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 17، العدد 56، العراق.

الحسنكو، صالح، 2004، محاسبة الشركات 2، شركات الاموال، الجامعة الافتراضية، الطبعة الثالثة، جامعة دمشق.

الحناوي، محمد صالح و عبد الفتاح عبد السلام، 2006، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

الخالدي، حمد، 2008، تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 6، العدد 24، الكوفة.

الدياس، حسان، 2014، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية، حالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

شخوم، رحيمة و حفاي، عبد القادر، 2021، اثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية-دراسة قياسية لعينة من المصارف الخاصة العاملة في الجزائر للفترة (2010-2018)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 2، 217-232.

شرهان ، أرفق محمد سعد ، 2019 ، تأثير السياسة الائتمانية تجاه المنشآت الصغيرة في حجم النشاط المصرفي اليمني دراسة تحليلية قياسية على بنكي التضامن الإسلامي والأمل للتمويل الاصغر، مجلة الجامعة البيضاء، المجلد 1، العدد 2، اليمن.

عباس، حيدر عبد الكريم، 2019، مخاطر المحفظة الاستثمارية لشركة التأمين وأثرها على نسب الربحية، بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية للمدة (2004-2014)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 14، العدد 46.

عباس، نبراس محمد، 2021، التحليل المالي ودوره في تقييم السياسة الائتمانية دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 129 ، العراق.

عبد الله، غيث أركان وسلمان، مهند عبد الرحمن و الجبوري، محمد هاشم محمود ، 2019، استخدام نظرية الدخل المتوقع لتوجيه محفظة القروض بهدف زيادة معدلات الأرباح لعينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة للفترة (2008-2015)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 19، العدد 57، العراق.

عريس، عمار و بحوصي، مجدوب ، 2017، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1.

- فائق، آفين، 2015، اثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة حلب ، سوريا .
- محمد، رامي محمد، 2018، اثر تنويع محفظة القروض على مستوى الأمان المصرفي دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية السورية الخاصة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 40، العدد 4، سوريا.
- محمد، رامي محمد، 2018، اثر تنويع محفظة القروض على مستوى الأمان المصرفي دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية السورية الخاصة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 40، العدد 4، سوريا.
- مطر، حمد، 2013، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن.

References

- [1] Berk, J, Demarzo, P & Harford, J (2012). *Fundamentals of Corporate Finance*, 2nd ed, Prentice Hall, USA.
- [2] Brigham E F & Ehrhardt, M C . (2011). *Financial Management Theory and Practice*, 13th ed. South-Western.
- [3] Gemanu, R., (2011). Managing Liquidity Risk Six ways to strengthen your liquidity risk management process, *Journal of Banking & Finance*, 5.
- [4] Gilman, G. & Simonson, D., (2015). *Bank management text & cases*, John Wiley & sons, inc., New York.
- [5] Gitman, L. J., (2010). *Principles of Managerial Finance*, McGraw.
- [6] Hamzaee, R. G (2006). Modern Banking And Strategic Portfolio Management, *Journal of Business & Economics Research (JBER)* 4(11)
- [7] Huynh, J., & Dang, V. D., (2021). Loan portfolio diversification and bank returns: Do business models and market power matter? *Journal of Cogent Economics and Finance* 9(1).
- [8] Jahn, N, Memmel, C & Pflingsten, A. (2013). banks concentration versus diversification in the loan portfolio: new evidence from Germany, discussion paper, <http://www.econstor.eu>
- [9] Jahn, N, Memmel, C & Pflingsten, A. (2013) banks concentration versus diversification in the loan portfolio: new evidence from Germany, discussion paper, <http://www.econstor.eu>.
- [10] Learning, C. & Reserved, A. R., (2014). *Bank Management* <http://www.core.ac.uk>.
- [11] Malz, A. M. (2011). *Financial Risk Management models, history and institutions*, Hill Ins Usa., 10th edition.
- [12] Mary, F., (2004). *The economics of money, banking and Financial markets*, inc. Boston, USA.